القراءة السياسية الخاطئة للأحداث

والحاجة لمرجعية عراقية وطنية مستقلة

يمثل التعامل العراقي والعربي مع قضية حسين كامل نموذجا للقراءة السياسية الخاطئة وبالتالي للتصرف الخاطىء. اعتبرت الاوساط العراقية والعربية هروب حسين كامل جزءاً من مخطط مدروس للاطاحة بنظام صدام حسين عملت واشنطن بالتعاون مع عمان على حبكه وما هي الا ايام او اسابيع ويطاح بالنظام لصالح بديل "امريكي" متحالف مع الاردن، ان لم يكن بقيادة الاسرة الهاشمية. ولكن عندما تبين الطابع الفردي لعملية الهروب انحسرت العاصفة الاعلامية وحل محل المخاوف او الامال التي علقها البعض من عراقيين وعرب على الدور المرتقب لحسين كامل في مستقبل العراق شعور بالاحباط او الارتياح.

على الصعيد العراقي: كان هروب حسين كامل صدمة مفاجئة للنظام، سعى جاهدا لاحتواء اثارها مما دفعه للتسابق معه بالكشف عن اسراره العسكرية (147 صندوقا من الوثائق) الى اللجنة الخاصة للامم المتحدة، الامر الذي زاد من تصدع مصداقية الدولة وجعل من تمديد العقوبات الاقتصادية في مجلس الامن قضية مفروغ منها ومن وعود النظام مهزلة سياسية. ومحاولة بغداد القاء اللوم كل اللوم على حسين كامل في اخفاء المعلومات عن الامم المتحدة هو تخبط يناقضة موقف عدي صدام حسين في جريدته "بابل" التي طالما انتقدت الدبلوماسية العراقية على تجاوبها مع الامم المتحدة.

وتوقع البعض ان تؤدي صدمة الهروب الى مراجعة حقيقية داخل النظام باتجاه تقليص دور الاقرباء والانفتاح على الشعب وقواه الوطنية، وتفائل البعض بقول طارق عزيز نائب رئيس الوزراء في حديثه مع الفاينشال تايمز (6/9/1995) ان "العراق دولة وليس قبيلة" وان " الانشقاقات ذكرتنا بضرورة تطوير النظام السياسي بطريقة تحول دون حادث مثل هذا"، مضيفا ان الخطوات نحو اشاعة الديمقراطية غير مستبعدة.

ولكن يبدو ان انحسار "عاصفة حسين كامل" وطغيان صراع الادوار بين دول الجوار حول مستقبل العراق، خلق انطباعا زائفا لدى الحاكم بان النظام بخير ولايحتاج لاكثر من رتوش تجميلية اخذت شكل الاعلان عن اجراء "استفتاء" شعبي "لتأكيد البيعة" للرئيس العراقي حسب قول المصادر الرسمية العراقية.

ومن المفارقات ان النظام كان يبرر عدم الانتقال للدستورية والديمقراطية بحجة حالة الحرب مع ايران وفيما بعد حرب الكويت، واذا به يعلن الان عن اجراء استفتاء في وقت لاتخضع ثلاث محافظات شمالية للسلطة العراقية، وقد

فات النظام ان تغيب المحافظات الكردية عن الاشتراك في الاستفتاء يعني قانونيا -وان كان الامر شكلي- اعتراف بعدم ولاية الحاكم عليهم.

ان المراجعة والانفتاح، كالتعامل مع قرارات الامم المتحدة، يجب ان لاتتم بالمخاتلة او بالتنقيط. وان قدرة النظام على البقاء يجب ان لاتفسر بانها خلاص للعراق. فقد يستمر النظام يحكم ولو على رقعة صغيرة ببغداد ولكن كيان العراق الموحد يسير نحو التلاشي.

ان سياسة وطبيعة الحكم همشت دور الشعب ومؤسساته الوطنية الكفيلة بحماية الكيان العراقي، فبات يعامل العراق كالرجل المريض يتدخل الصغير والكبير في شؤونه طمعا في وراثته، خاصة وان حالة اليأس التي يعيشها العراقيون دفعت البعض منهم لتجيير ولائهم لمن يعدهم - من دول الجوار او الكبار- بالخلاص.

ان حالة القطيعة بين الحاكم والشعب يعكسها شعور الشماتة بالنظام التي اتسم به موقف المواطن العراقي العادي من حادث هروب حسين كامل.

اما المعارضة العراقية في الخارج: فقد فاجئها هروب حسين كامل ورأت فيه مشروعا امريكيا مخطط له مسبقا مع الاردن للتغيير السياسي في العراق، والامر الذي عزز هذه القناعة هو تأكيد اوساط امريكية مختلفة على ضرورة البديل "العسكري السني العربي" للاطاحة بنظام صدام حسين.

وتأسيسا على هذه القراءة الخاطئة تعاملت فصائل المعارضة العراقية مع حسين كامل، فهناك من سارع للتعاون معه ايمانا بوجود "مشروع" امريكي بقيادة حسين كامل لاسقاط النظام و/او طمعا بدور سياسي حرم منه فتبرع البعض منهم للتنظير والتحضير لزعامة حسين كامل. وذات الوهم دفع البعض الاخر-الاسلامي الشيعي بالذات- للخوف من تكريس الهيمنة السنية التكريتية، دون تغيير في جوهر وطبيعة النظام، فانطلقت تشكك بحسين كامل في وقت تعاونت مع وفيق السامرائي ضابط المخابرات السابق الذي لجأ الى كردستان العراق لانها لم تر فيه مشروعا جاهزا للتغيير.

تعاملت سوريا وايران مع التبني الاردني لحسين كامل في اطار التخوف من "مؤامرة" امريكية للتغيير في العراق بقيادة الملك حسين من اجل خلق حلف جديد يضم بغداد-عمان-تل ابيب.

وقد انعكس تلقائيا هذا التصور على موقف فصائل المعارضة العراقية التي تحتضنها كل من سوريا وايران، فاخذت تردد شعارات تلك العواصم في ان "التغيير من حق الشعب العراقي فقط" و "رفض التدخل في الشؤون الداخلية للعراق"، متناسية ان تبعيتها لتلك العواصم هو نقض لتلك الشعارات.

وهكذا همش دور العراقيين سواء في الداخل او في الخارج، ليصبح عمليا الشأن العراقي خارج ارادة هذا الشعب.

انقاذ العراق والحاجة الى مرجعية وطنية عراقية مستقلة

ان النظام الحاكم وتنظيمات المعارضة العراقية في الخارج بات الواحد منها يعتاش على الاخر. ففشل النظام في المراجعة والانفتاح اعطى المبرر لاستمرار تنظيمات المعارضة في الخارج. كما ان فشل وتخبط الاخيره كرس وهم الانتصار عند النظام بغياب البديل.

ان الوضع السياسي والاقتصادي المتردي الذي بلغه العراق بعد خمسة سنوات من الحصار، جعل من انقاذ العراق المهمة الوطنية الاساسية، وليس شعارات المعارضة السابقة باسقاط النظام او تغييره (عارضت بعض فصائل المعارضة تغيير النظام ببديل يمثله حسين كامل). وان التغيير الذي يراهن البعض على تحقيقه من خلال الاغتيال او انقلاب القصر ناتج عن قناعة بفشل تنظميات المعارضة القائمة مما جعل من المراهنة على المجهول خيارا مقبولا.

ان مجرد التغيير لايعني انقاذ العراق بل قد يقود الى تقسيم العراق وتلاشي كيانه، كما ان التغيير يصبح ضروري اذا كان ضمن برنامج وطني يعيد للعراق عافيته السياسية والاقتصادية.

ان التغيير السلمي القائم على ارضية عراقية عريضة يحتاج الى مرجعية عراقية وطنية مستقلة بأرادتها غير تابعة لطرف اقليمي او دولي، تنطلق من الايمان بمصالحة وطنية تجمع ابناء الشعب العراقي انطلاقا من احترام خصوصية مكوناته العرقية والدينية والثقافية والحضارية والسياسية. ان المصالحة الوطنية تفترض نهاية الدكتاتورية والانفراد بالحكم، وتعني استعدادا للمشاركة المتكافئة في الحكم بين مكونات المجتمع العراقي.

- التركيبة السياسية التقليدية منذ سقوط العهد الملكي انجبت تيارات عرفت بالقومية، والاسلامية، والشيوعية. كان القاسم المشترك بينها هو الايديولوجية وغياب البعد الديمقراطي في الفكر والممارسة.
- رغم مرارة التجربة العراقية لايزال الفكر السياسي العراقي اسير هذه التيارات السياسية التقليدية- القومي البعثي، الشيوعي اليساري، القومي الكردي، الاسلامي. وجميع هذه التيارات عجزت في التعاون فيما بينها، بل اخذت الانقسامات تدب في التيار الواحد.
- وحالة الصراع الداخلي في الحركة القومية الكردية اثرت سلبا على مجمل حركة المعارضة العراقية، كما زاد من النفوذ الاقليمي في الشأن العراقي.

مهام وماهية المرجعية العراقية المستقلة

- توفير منبر سياسي عراقي يتولي المساهمة في بلورة فكر سياسي عراقي ديمقراطي لمجتمع مدني.
- ان الانظمة الدكتاتورية الشمولية ساهمت في خلق نقيضها فكريا وحزبيا مما جعل الفكر الشمولي والايديولوجي طاغيا في الحكم والمعارضة. المطلوب نهوض لفكر ليبرالي ديمقراطي الامر الذي لايمكن تحقيقه الا في الغربة بعيدا عن طغيان الدكتاتورية والفكر الشمولي.
- بلورة طرف سياسي عراقي محاور منبثق عن قناعات سياسية وفكرية مشتركة، وليس عمل حزبي له برنامج سياسي لاستلام السلطة او الدخول في تحالفات سياسية حزبية. ولكنه يبقى متفاعلا مع كافة التيارات الفكرية للاحزاب العراقية.

وبهذا المعنى نأمل ان يصبح المنبر اداة ضغط فكرية وسياسية على النظام والمعارضة بآن واحد، كما ان مهمته لاتنحصر في فترة زمنية مرتبطة ببقاء هذا النظام او غيره.

- بقدر الاهتمام بالحدث السياسي الاني هناك ضرورة واولوية لبلورة رؤية سياسية عراقية قادرة على تشخيص مشكلات الحاضر مع المساهمة في تقديم رؤية مستقبلية للحلول الممكنة.
- التأكيد على الهوية العراقية، وعلى عراقية الحل الوطني.
- منبر عراقي يعيد الاعتبار لتقاليد العمل الوطني المشترك
- منبر يربط الديمقراطية بالوطنية باعتبارهما حقيقتين متلازمتين، لضمان وحدة العراق كدولة وكمجتمع.
- نبذ نزعة التفرد بالقرار الوطني وادعاءات التمثيل المطلق للارادة الشعبية سواء تمثلت في نظام حكم او رؤية حزبية ضيقة تجزىء الوطنية وتصادرها لمصلحة اعتقاد دون سواه.

(الملف العراقي، العدد 46 - تشرين الاول 1995)